

؛ ذكرت صحيفة كابييتال أن البنك الوطني يقبل العديد من المتقدمين من الأفراد والشركات الذين يرغبون في ممارسة معاملات النقد الأجنبي. وقال البنك إنه بمجرد حل المشكلات مع وزارة التجارة، ولا ينبغي أن ننسى أنه قبل أن يغير البنك سياسته في مجال الصرف الأجنبي، كان يسمح في السابق للكيانات التي تمارس معاملات الصرف الأجنبي بالعمل بطريقة غير رسمية من خلال إصدار ترخيص قانوني.